أطباء من أجل حقوق الإنسان

تدمير وعرقلة وتقاعس

مقومات صنع أزمة صحية في شمال سوريا

الملخص التنفيذي كانون الأول/ديسمبر 2021

خارطة سوريا

المعابر الحدودية ومناطق السيطرة في كانون الأول/ديسمبر 2021

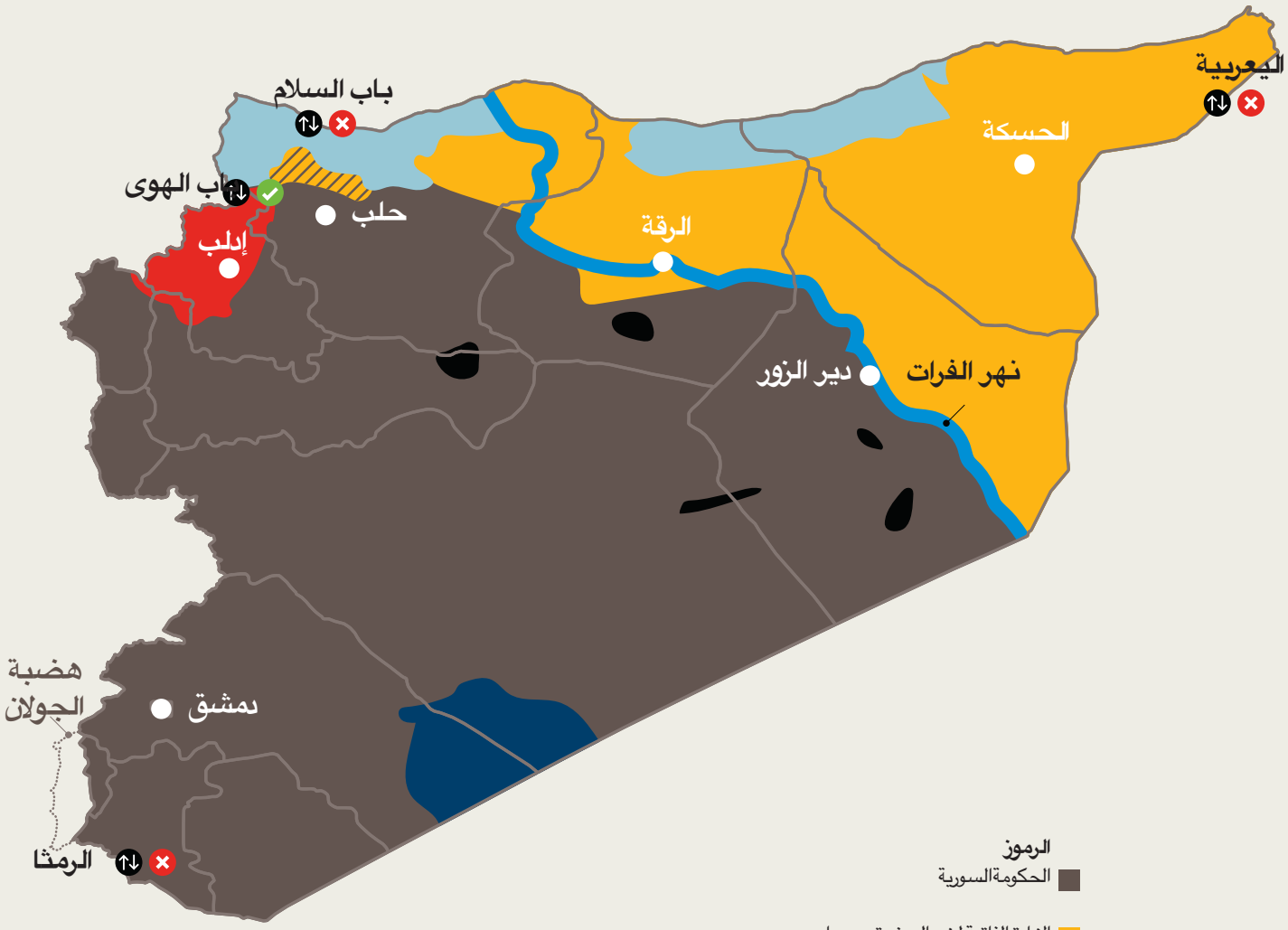

الرموز

- الحكومة السورية
- الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
- سيطرة مشتركة للإدارة الذاتية والحكومة السورية
- جماعات المعارضة السورية
- تركيا والجماعات المسلحة المدعومة منها
- تنظيم الدولة الإسلامية
- قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة
- معبر حدودي (مغلق)
- معبر حدودي (مفتوح)

المصدر:
syria.liveuamap.com/

الملخص التنفيذي

احتجاجات في إدلب أثناء انعقاد مجلس الأمن الدولي في تموز/يوليو 2021 للتصويت على إعادة تفويض المعابر الحدودية الدولية التي أنشئت لإيصال معونات الإغاثة لملايين السوريين المعتمدين على المساعدات الإنسانية الخارجية.
عبر غيتي إيميجز NurPhoto/الصورة: رامي السيد

تدمير القطاع الصحي مؤشر على النزاع المتواصل في سوريا. وقد حدث في ظل واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم. وقد وثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان وجهات أخرى الهجمات المتعمدة على مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها خلال السنوات العشر الماضية من هذه الأزمة، ولكن تم إيلاء اهتمام أقل بالأضرار التي لحقت بالصحة والرعاية الصحية جراء هذه السنوات الطويلة من النزاع ومن انتهاكات حقوق الإنسان وانهيار الأنظمة الصحية.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ، كان شمال سوريا مقسّما إلى ثلاث مناطق رئيسية: واحدة تسيطر عليها الحكومة السورية والإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، وأخرى تسيطر عليها جماعات المعارضة في شمال غرب سوريا، والثالثة خاضعة للسيطرة التركية. ولأغراض هذه الدراسة، أجرت أطباء من أجل حقوق الإنسان وحللت معطيات 20 مقابلة مع عاملين صحيين وخبراء على معرفة بالقطاعات الصحية العاملة في هذه المناطق الثلاث. وقام فريق البحث بترميز المقابلات ومراجعة نصوصها بشكل منهجي لتحديد الموضوعات المهمة التي تؤثر على توفير الرعاية الصحية في كل منطقة.

تصف أطباء من أجل حقوق الإنسان في هذا التقرير كيف أدت هجمات الحكومة السورية المستمرة على البنية التحتية الصحية في شمال سوريا ومحاولاتها عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى نشوء خليط من الأنظمة الصحية أدى إلى تفاوتات شديدة في الحصول على الرعاية، وبالتالي حرمان الناس فعليا من الحق في الصحة. وفهم هذه القضية المعقدة مهم جدا قبل الاجتماع المقبل لمجلس الأمن الدولي في كانون الثاني/يناير 2022 للنظر في إعادة فتح باب الهوى، وهو المعبر الحدودي الوحيد المتبقي في شمال سوريا للمساعدات الإنسانية للأمم المتحدة، والذي يوفر المساعدة لنحو 3.4 مليون شخص في شمال غرب سوريا وحدها، ثلاثة ملايين منهم بحاجة ماسة إلى مساعدة منقذة للحياة لقد دفع فشل الحكومة السورية في تقديم المساعدات عبر خطوط النزاع إلى المناطق المحتاجة داخل البلاد إلى إصدار قرار مجلس الأمن لعام 2014 الذي يأذن بتقديم المساعدات عبر الحدود مع دول أخرى من خلال أربعة معابر حدودية في الشمال والجنوب. حالياً، يُعد معبر باب الهوى الحدودي في شمال غرب سوريا المنفذ الحدودي الوحيد المفتوح لدخول الاحتياجات الإنسانية للسكان في شمال سوريا. وفي شمال شرق سوريا، تم إغلاق معبر اليعربية في كانون الثاني/يناير بعد فيتو روسيا، حليفة سوريا القديمة، والصين ضد تجديد 2020 إدخال المساعدات عبر الحدود. وتسبب هذا في الانهيار الوشيك لنظام الرعاية الصحية العام. وفشل مجلس الأمن في إعادة تفويض معبر باب الهوى سيمكّن الحكومة السورية من السيطرة الكاملة على معظم المساعدات الإنسانية المتجهة إلى الشمال الخارج عن سيطرتها، وهذه كارثة محتملة بالنسبة لنحو 6.4 مليون شخص يعيشون في تلك المنطقة.

الحق في الصحة لملايين السوريين يُنتهك بسبب عدم توفر الرعاية الصحية وصعوبة الحصول عليها وعدم مقبوليتها وضعف جودتها.

سكان سوريا بحاجة إلى نظام رعاية صحية فعال أكثر من أي وقت مضى. فبغيابه، يعاني النظام الصحي من إجهاد بعد عقد من التدهور وقد ترسخت الفوارق التي كانت موجودة قبل النزاع بين مناطق سيطرة الحكومة والمناطق غير الخاضعة لسيطرتها. فهناك تسعة من كل 10 سوريين يعيشون تحت خط الفقر. والمناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، والتي تستضيف الكثير من النازحين السوريين، فيها موارد أقل لكنها تواجه مشاكل كبيرة في الصحة العامة. على سبيل المثال، في شمال شرق سوريا، حيث الموارد الصحية شحيحة جداً، تؤكد التقارير أن 55 بالمائة من الأسر لديها فرد واحد معاق على الأقل. الخيارات الصحية محكومة بشكل متزايد بالندرة والصراع، حيث تفيد التقارير أن النساء يخترن العمليات القيصرية لتقليل وقت المكوث في المستشفيات، لأنها أهداف للهجمات. وبحسب أحد التقديرات، زادت نسبة الولادات القيصرية بأكثر من الضعف منذ بداية النزاع في عام2011.

يقدم هذا التقرير لمحة عن أداء أنظمة الرعاية الصحية في شمال سوريا من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021 ، وهي الفترة التي أجرت فيها أطباء من أجل حقوق الإنسان المقابلات. وهو يظهر أن الحق في الصحة لملايين السوريين يُنتهك بسبب عدم توفر الرعاية الصحية وصعوبة الحصول عليها وعدم مقبوليتها وضعف جودتها – وكلها شروط منصوص عليه في صكوك دولية وقعت عليها سوريا. علاوة على ذلك، فإن غياب التنسيق بين مجتمع المساعدات الدولي، والمنظمات غير الحكومية والجهات المحلية المشرفة على الأنظمة الصحية ألحق ضررا كبيرا بصحة السكان، مثلما فعل التمييز الهيكلي. وبالتحديد، تواجه النساء والفتيات نقصا في الرعاية الطبية الخاصة بأمراض النساء والصحة الإنجابية لأن مسؤولي الرعاية الصحية لا يعطون الأولوية لهذه الخدمات، ويواجه ذوو الإعاقات الجسدية صعوبة في الوصول إلى المباني المعاد تخصيصها كنقاط للرعاية الصحية الأولية، ناهيك عن الرعاية المتخصصة.

يورد هذا التقرير أيضا تفصيلات عن التحديات التي تواجه جهود الأنظمة الصحية في شمال سوريا لمواجهة وباء كوفيد- 19 . وشمال سوريا يشهد الآن موجة كبيرة أخرى من المرض. في أيلول/سبتمبر 2021، ، زاد عدد الإصابات بالفيروس في الشمال الغربي بنسبة 170% ، واكتظت بهم أقسام العناية المركزة، ووصلت المرافق الصحية المخصصة لمواجهة كوفيد- 19 إلى طاقة استيعابها القصوى. ومن المشاكل الرئيسية تحويل الموارد عن الخدمات الصحية غير المتعلقة بكوفيد- 19 ، ومحدودية لوازم الوقاية والعلاج، وعدم استقرار تمويل إدارة الوباء على المدى الطويل. وهناك مشاكل إضافية نابعة من عوامل سلوكية مثل عدم التزام الناس بالإرشادات الصحية بسبب المعلومات الخاطئة والصعوبات المالية ولامبالاة المدنيين السوريين حيال تهديد كوفيد- 19 . تواجه النساء والفتيات على وجه الخصوص حواجز تمنع الحصول على رعاية كوفيد- 19 مما يحرمهن فعليا من الرعاية.

تدعو أطباء من أجل حقوق الإنسان الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية وجميع أطراف النزاع المشاركة في تقديم المساعدات الإنسانية لشمال سوريا إلى دعم الحق في الصحة كما ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحق في المساعدة الإنسانية الذي تنص عليه اتفاقيات جنيف. وتوصي المنظمة أيضا بزيادة التعاون بين الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية التي تمولها وبين وزارات الصحة ومديريات الصحة واللجان الصحية المحلية في سائر أنحاء شمال سوريا لزيادة المساءلة عن توزيع المساعدات والتأكيد على أهمية تقديم مساعدات مقبولة وتراعي احتياجات السكان. ويجب على الجهات المانحة والجهات الفاعلة المحلية على حد سواء معالجة التمييز الهيكلي ضد الفئات السكانية الضعيفة.

الحق في الصحة

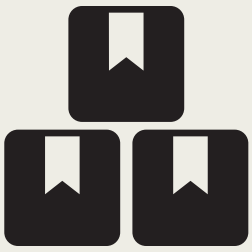

التوفر
توفير مرافق الصحة العامة والرعاية الصحية العاملة وسلعها، وخدماتها، وبرامجها بكميات كافية.

الوصول
المرافق والسلع والخدمات الصحية في متناول الجميع. لإمكانية الوصول أربعة أبعاد، متداخلة: عدم التمييز، وإمكانية الوصول المادي، والقدرة على تحمل التكاليف، والوصول إلى المعلومات.

المقبولية
على جميع المرافق والسلع والخدمات الصحية أن تحترم أخلاقيات مهنة الطب وأن تكون، ملائمة لثقافة البلد المعني، بالإضافة إلى مراعاة متطلبات النوع الاجتماعي ودورة الحياة.

الجودة
يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية مناسبة علمياً وطبياً وذات جودة عالية.

المصدر: منظمة الصحة العالمية

التوصيات

رجل في مستشفى دمرته قوات الحكومة السورية في الأتارب، محافظة حلب.
الصورة: محمد سعيد/وكالة الأناضول/غيتي إيميجز

في أيلول/سبتمبر 2021، زاد عدد الإصابات بالفيروس في الشمال الغربي بنسبة 170 % واكتظت بهم أقسام العناية المركزة، ووصلت المرافق الصحية المخصصة لمواجهة كوفيد-19 إلى طاقة استيعابها القصوى.

بالنظر إلى التفاوتات الصحية العميقة والمستمرة بين المدنيين في شمال سوريا الشمال الغربي والشمال الشرقي ومناطق السيطرة التركية – وإلى تهديد – الموجات المتتابعة من كوفيد- 19 للسكان النازحين في جميع أنحاء سوريا وللأنظمة الصحية التي تحاول مساعدتهم، هناك خطوات ملموسة يمكن للحكومة السورية، والمجتمع الدولي، والمنظمات الإنسانية، والجهات المانحة اتخاذها لدعم توفير الرعاية الصحية في سوريا وتحسين مواجهة البلاد لجائحة كوفيد- 19 ومعالجتها للأوضاع الإنسانية عموما بشكل عادل لجميع السكان ودون تمييز. على مجتمع المساعدات الدولي، بما فيه الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية، تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان للمراقبة والمساعدة (توزيع المساعدات) في سوريا.

وأطباء من أجل حقوق الإنسان تطالب الأطراف المعنية باتخاذ الخطوات العملية التالية:

إلى الجهات المانحة والجهات الإنسانية وجميع أطراف النزاع:

- الاستمرار في تمويل ودعم الأنظمة الصحية المحلية، بما فيها المنظمات غير الحكومية المحلية ولجان التنسيق ومرافق الرعاية الصحية التي توظف مقدمي الرعاية الصحية؛
- تقديم مزيد من الدعم المالي، بما في ذلك المساعدة الفنية، لضمان استدامة التنسيق التنسيق في قطاع الصحة وتجنب التوزيع غير العادل للخدمات الصحية؛
- تقديم الدعم لتحسين البنية التحتية للمباني التي لا يستطيع ذوو الإعاقات الجسدية الوصول إليها؛
- دعم المرافق الصحية والعاملين الصحيين في معالجة المعلومات الخاطئة والتضليل لتعزيز الثقة بقطاع الصحة وتعزيز قدرته على معالجة حالة الطوارئ المتزايدة لكوفيد -19؛
- تبني تعزيز الحق في الصحة هدفا لجميع البرامج في شمال سوريا؛
- تعزيز قيادة السلطات المحلية في صنع القرار الصحي لزيادة التأييد المجتمعي، وتعزيز شرعية السلطات الصحية المحلية، واكتساب ثقة السكان.

إلى الجمهورية العربية السورية:

- الامتثال للمعايير الدنيا لتنسيق إعادة تأهيل النظام الصحي الإنساني لتجنب الوصول غير العادل إلى الرعاية الصحية؛
- وقف جميع الهجمات على الرعاية الصحية وضمان حماية العاملين الصحيين المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني؛
- اعتماد تدابير شفافة لمنع تحويل المساعدة وتزويد الجهات المانحة بمعلومات عن توزيع المساعدات في مناطق المصالحات، بما في ذلك الوصول إلى متطلبات كوفيد- 19 من التدريب والاختبارات ومعدات الوقاية الشخصية والتجهيزات والعلاج واللقاحات؛
- التأكد من إيصال لقاحات كوفيد- 19 بشكل منصف إلى جميع مناطق السيطرة في سوريا، ولا سيما التأكيد على وصولها إلى الفئات الأكثر تعرضا)كالعاملين الصحيين وكبار السن والمصابين بأمراض معينة(؛
  مناطق مثل شمال شرق سوريا، حيث التشكيك باللقاح كبير بسبب عدم ثقة السكان
- بالحكومة السورية، تقديم اللقاح عن طريق جهات خارجية محايدة لزيادة احتمالات قبوله.

للاطلاع على كامل التقرير، يرجى زيارة
phr.org/syria-health-disparities

التوصيات
(تتمة)

إلى الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والحكومة السورية المؤقتة وحكومة الإنقاذ والحكومة التركية :

- التأكد من إتاحة خدمات الصحة العامة لجميع السكان، وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق، وسهولة الوصول إليها، وبمستوى يلبي احتياجات المجتمع؛
- تعزيز التنسيق ضمن قطاع إدارة الصحة من خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية، كالمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة؛
- تمكين المبادرات المجتمعية لزيادة عدد الطرق التشاورية في تطوير نظام الرعاية الصحية ليعكس احتياجات السكان المرضى ورغباتهم؛
- إعطاء الأولوية في توفير الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إليها للمعاقين جسديا والنساء.

- **إلى الحكومة التركية:**

تخفيف اللوائح للسماح لمزيد من المنظمات غير الحكومية بالعمل في جميع
- مناطق السيطرة التركية وكذلك في شمال غرب وشمال شرق سوريا؛
- السماح بمرور الإمدادات الطبية، بما فيها المتعلقة بكوفيد- 19؛

احترام التزامات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، كالحق في الحياة والحق في الصحة، في المناطق الواقعة تحت السيطرة التركية.

إلى الجهات المانحة؛:

- المصادقة على الميثاق الإنساني وعلى المعايير الدنيا لتنسيق النظام الصحي؛
- الاستثمار في الخدمات الصحية في شمال سوريا بناء على احتياجات السكان وفي المناطق التي فيها تباينات واضحة(أي استنادا إلى برنامج الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الإنسانية)والتأكد من أنها تلبي احتياجات النساء والمعاقين جسديا لضمان الحق في الصحة؛
- الحفاظ على التمويل المتعلق بكوفيد- 19 واستدامته، طالما أنه يمثل حالة طوارئ صحية عامة؛
- مراقبة إيصال المساعدات وتوزيعها بعناية لتجنب تحويلها إلى غير المستحقين والإهمال في شمال سوريا؛
- زيادة التمويل والموارد لأهم الخدمات الصحية والمساعدات الإنسانية في شمال شرق سوريا، بما في ذلك الرقة ودير الزور.

إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- إعادة فتح معبري باب السلام واليعربية لتلبية الحاجة الواضحة للسكان، نظرا لضعف النظام الصحي ووباء كوفيد- 19 ؛
- تجديد قرار المعابر الحدودية رقم 2165 (في اجتماع كانون الثاني/يناير 2022) للحفاظ على معبر باب الهوى الحدودي في شمال غرب سوريا لأكثر من عام؛
- التأكد من إيصال لقاحات كوفيد- 19 بشكل منصف إلى جميع مناطق السيطرة في سوريا، ولا سيما التأكيد على وصولها إلى الفئات الأكثر تعرضا (كالعاملين الصحيين وكبار السن والمصابين بأمراض معينة)؛
- الضغط على الحكومة السورية للسماح بتوزيع المساعدات وتقديم الخدمات الصحية حتى تتمكن جهات مثل منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المحلية من الوصول إلى
- السكان بطريقة محايدة وفعالة ومنصفة؛

دعوة الحكومة السورية وحلفائها وكذلك الأطراف غير الحكومية في النزاع إلى وقف الاعتداءات على مرافق الرعاية الصحية الذي يشكل انتهاكا للقانون
- الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛

الإصرار على المساءلة عن الانتهاكات السابقة والجارية لحق المدنيين في الصحة في جميع أنحاء سوريا، لا سيما في المناطق التي استعادتها الحكومة السورية.

- **إلى منظمة الصحة العالمية:**

تطبيق دليل اسفير للمعايير الإنسانية الدنيا لتنسيق إعادة تأهيل النظام الصحي
- الإنساني، بما في ذلك عمليات المراقبة المسؤولة والشفافة؛
- مراقبة ممارسات التنسيق ورفع التقارير إلى الجهات المانحة؛

رصد إعادة بناء وإعادة تأهيل المرافق للتأكد من أنها تلبي احتياجات النساء
- وذوي الإعاقة الجسدية لضمان حق هذه الفئات في الصحة؛

المطالبة بحماية العاملين الصحيين والمرافق الصحية، بما في ذلك عبر وقف
- الضربات الجوية؛

إيصال الأدوية واللوازم الطبية إلى شمال سوريا بشكل منصف وتحسين تدابير
- بناء الثقة لتقليل الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات؛

إصدار تقارير منتظمة عن كوفيد- 19 لتوفير بيانات مراقبة المرض بسرعة في سوريا .

الغلاف: عامل صحي في جناح عزل كوفيد- 19 في إدلب في آب/أغسطس 2021.
الصورة: محمد سعيد/وكالة الأناضول/غيتي إيميجز

PHR
Physicians for Human Rights

دأبت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان طوال أكثر من ٣٥ عاماً، على استخدام العلم وآراء الأخصائيين الطبيين ذوي المصداقية المتميزة لتوثيق الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ولفت الأنظار إليها. وتستخدم المنظمة، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام مقابل عملها من أجل القضاء على انتشار الألغام الأرضية، تحقيقاتها وخبراتها في الدفاع عن العاملين الصحيين المضطهدين والمرافق الصحية التي تتعرض للهجوم، وكذلك في منع التعذيب، وتوثيق الفظائع الجماعية، ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان

جائزة نوبل للسلام مناصفة في عام 1997